

تصريح لمحافظ البنك المركزي العراقي

ان قرار المحكمة الاتحادية العليا القاضي بقبول الطعن المقدم من قبل البنك المركزي في المواد التي تضمنت تقييدات وأوامر للبنك جاء وفق الدستور وقانون البنك المركزي ، ويشكل قرار المحكمة اهمية كبيرة لما له من أثر في تعزيز ودعم إستقلالية البنك المركزي وأبعاده عن التأثير في سياساته وقراراته ، هذه الاستقلالية ليست مسألة شكلية بل هي شرط اساس لتمكين البنك المركزي من تحقيق مهامه وخاصة في سياسته النقدية التي تقوم بطبيعتها على تنوع ادواتها ومرونة توجهاتها ، ان قانون الموازنة العامة يحكم السياسة المالية في انفاقها وايراداتها السنوية وهو امر لا بد من ان يكون محددا بالبنود الواردة فيه بحكم طبيعة ادارة الموارد والنفقات ، اما السياسة النقدية فهي تختلف كلياً عن السياسة المالية ، حيث ان من طبيعتها الحركة والمرونة والتعاطي مع المتغيرات في الوضع الاقتصادي وأوضاع السوق ولم يحصل في الدول التي تتبع نظام السوق ان يكون قانون الموازنة محددا وموجها ومقيدا لسياسة البنك المركزي ، او حتى في غيرها لان ذلك يفقد البنك المركزي دوره ويسلبه أدواته التي يستخدمها لخلق التوازن والوصول الى تحقيق الأهداف التي تتحرك بحركة السوق والوضع الاقتصادي وحالات التضخم والركود وغيرها ، وهذه الحركات تحدث بشكل مستمر وأحيانا يومي ، وقانون الموازنة قانون يسري لسنة ، مما يجعل القيود فيه قيودا حقيقية ومكبلة للسياسة النقدية وهذا عكس دورها وطبيعتها.

ان مبيعات العملة الاجنبية (الدولار) ليس خيارا من خيارات ، وليس هو عملية تجارية او تغطية لنشاطات تجارية ، بل هو في الحالة العراقية وكما هو في الدول التي تسيطر على التصدير وتحتكر العملة الاجنبية بحكم طبيعة مواردها - كالدول النفطية - هو عملية استبدال الدينار العراقي الموجود في التداول بالدولار ، من اجل تزويد وزارة المالية بالدينار مقابل الدولار الذي تستلمه عن مبيعات النفط والذي لا تحتاجه ، بل تحتاج الى الدينار العراقي لتمويل الموازنة العامة ، وان تحديد سقف مبيعات الدولار معناه بالنتيجة تحديد كمية الدينار الممول للموازنة العامة ، وفي حالة الأخذ بالتحديد - كما ورد في قانون الموازنة العامة - يعني حدوث قصور ونقص كبير في كمية الدينار المطلوب لتغطية نفقات الموازنة ، فإذا باع البنك المركزي ٧٥ مليون دولار يوميا - كما هو وارد في قانون الموازنة - فان ذلك يعني ان البنك المركزي سيبيع سنويا ما يعادل ٢٢ ترليون دينار تقريبا

، في حين ان النفقات التشغيلية (بالدينار) حوالي ٧٠ ترليون دينار ، هذه الحقيقة غير واضحة لدى الكثير ممن يطلقون دعوات تحديد سقف مبيعات الدولار ، فضلا عن عدم ادراك دور البنك المركزي ومهمته في تحقيق استقرار أسعار الصرف والاسعار العامة والتي تقتضي المرونة العالية والمستمرة في الكميات التي يبيعها البنك ، لان وجود فرقا كبيرا في سعر الصرف بين السعر الرسمي والسوق الموازي يدفع ثمنه المواطن والاقتصاد والاستثمار ويصب ارباحا طائلة في جيوب الجشعين والمتطفلين ، ولا يمكن كبح ذلك كله الا بالتحكم بالكميات بما لا يدع مجالا لتلك الظواهر الخطيرة.....

البنك المركزي العراقي

٢٠١٥ / ٧ / ٦